عصام شلهوب

دور الدولة في رسم سياسة التنمية الاقتصادية قيادة قويّة وتفانٍ في تحقيق النموّ المستدام

يبدو ان النقاش في لبنان اليوم حول السياسات الاقتصادية مخنوقا، ويدور في حيز شديد الضيق لا يكاد يتجاوز ادارة السياسة المالية لاحتواء العجز والسياسة النقدية لضبط سعر الصرف واعتماد سياسة رفع الرواتب للقطاع العام التي تفقد قيمتها كلما انخفضت قيمة الليرة

لكن دور الدولة لا ينحصر ضمن هذه الخطوط لتأمين التنمية الاقتصادية، باعتبارها عملية معقدة تتطلب قيادة قوية وتفانيا في تحقيق النمو المستدام. المدير العام لوزارة المال جورج معراوي حدد لـ"الامن العام" اربعة ادوار للدولة في علاقتها في التنمية الاقتصادية، فيما شدد عميد كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية الدكتور كميل حبيب على اهمية العلاقة بين الحكومة والجامعة.

معراوي: الحكومة الالكترونية هدف على الدولة تحقيقه

■ ما اهمية دور الدولة في اعادة الثقة الى الاقتصاد الوطني في ظل ما نشهده من انهيار على كل المستويات؟

□ لا يمكن المبالغة في اهمية دور الدولة في استعادة الثقة في الاقتصاد الوطني، خصوصا في اوقات الازمات. ترتكز اعادة الثقة الى الاقتصاد اعلى محاور عدة اهمها:

السياسة المالية: تقديم خطة انتعاش اقتصادي شاملة تعالج الاسباب الجذرية للازمة الاقتصادية، بما في ذلك عجز الميزانية والدين العام والعجز التجاري، وتتضمن تدابير خفض الدعم والضرائب وترشيد الانفاق العام. كما يمكن الحكومة زيادة الضرائب على السلع الكمالية لزيادة الايرادات.

السياسة النقدية: يمكن اتخاذ تدابير لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف والسيطرة على التضخم. على سبيل المثال، زيادة الفائدة لجذب الاستثمار الاجنبي وتحقيق استقرار العملة، واعتماد سياسات لتعزيز استخدام الليرة.

الاصلاحات الاقتصادية: ادخال اصلاحات هيكلية لتحسين بيئة الاعمال وجذب الاستثمار الاجنبي، بحيث يمكن تبسيط اللوائح وتقليص الاجراءات لتسهيل عمل الشركات. كما يمكن الاستثمار في البنى التحتية والخدمات العامة.

شبكات الامان الاجتماعي: يمكن ادخال شبكات الامان الاجتماعي لحماية الفئات الضعيفة، بحيث يمكن تقديم تحويلات نقدية او مساعدات غذائية لمن هم اكثر تضررا من الازمة الاقتصادية، فضلا عن الاستثمار في الرعاية الصحية والتعليم.

الشفافية والمساءلة: يمكن للحكومة تعزيز الشفافية والمساءلة في سياساتها الاقتصادية عبر نشر تقارير منتظمة عن المؤشرات الاقتصادية، واتخاذ تدابير لمنع الفساد وضمان انفاق الاموال العامة بحكمة.

■ هل يمكن للدولة النجاح في دورها التنظيمي للاقتصاد خصوصا لجهة العلاقة بين الفاعلين اقتصاديا؟

□ يمكنها الاضطلاع بدور حيوي في تنظيم الاقتصاد وخلق بيئة تعزز النمو الاقتصادي والاستقرار والعدالة. ولعل اهم التحديات التي تواجه الدولة هي العلاقة المعقدة بين الفاعلين اقتصاديا، اذ غالبا ما يكون لهذه الجهات الفاعلة، مثل اصحاب الاموال والعمال والبنوك والحكومة، مصالح واهداف متنافسة. للنجاح في دورها التنظيمي، على الدولة ان توازن بين هذه المصالح المتنافسة، وان تضع سياسات تفيد الفاعلين اقتصاديا. هذا يتطلب قيادة قوية وتواصلا وقدرة على التفاوض والتسوية، اضافة الى ضرورة ان تمتلك الدولة الموارد والخبرة لمراقبة النشاط الاقتصادي وانفاذ القوانين. التحدي الكبير الاخر الذي يواجه الدولة يكمن في التطورات السريعة في التكنولوجيا والابتكار، مما يخلق تحديات بسبب العولمة والترابط بين الدول.

■ هل يمكنها اليوم رسم سياسة اقتصادية وتحديد القطاع الافضل لقيادة النمو الاقتصادي؟

□ يتمتع لبنان مثل اي دولة اخرى بالقدرة على رسم سياسة اقتصادية وتحديد القطاعات الافضل لقيادة النمو الاقتصادي. لكن تنفيذ مثل هذه السياسة يخضع لتحديات، بما في ذلك عدم الاستقرار السياسي وعدم وجود توافق في الاراء بين اصحاب المصلحة الرئيسيين والموارد المحدودة. يتطلب صنع السياسة الاقتصادية فهما واضحا لنقاط القوة والضعف في البلد، فضلا عن المشهد الاقتصادي العالمي. يشمل ذلك تحليل الموارد الطبيعية للبلد والقوى العاملة والبنى التحتية ونظام التعليم والبيئة التنظيمية. بناء على ذلك، يمكن تحديد القطاعات القادرة على توليد اعلى نسبة من النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. تحديد القطاعات الواعدة للنمو الاقتصادي ليس سوى الخطوة الاولى. والتحدي التالي هو خلق بيئة مؤاتية تسمح لهذه القطاعات بالازدهار، ومعالجة الحواجز امام التجارة وتعزيز مناخ الاعمال الملائم. لسوء الحظ، واجه لبنان تحديات كبيرة في خلق مثل هذه البيئة التمكينية. وادى عدم الاستقرار السياسي والافتقار الى توافق في الاراء بين اصحاب المصلحة الرئيسيين، الى اعاقة قدرة الحكومة على تنفيذ سياسات اقتصادية فعالة. وقد تفاقم ذلك بسبب الازمة المالية التي حدت من قدرة الحكومة على الاستثمار في القطاعات الرئيسية وتقديم الدعم للشركات المتعثرة.

■ في اي مجالات يمكن للدولة الاستثمار لتحقيق التنمية المطلوبة، هل عبر دعم البحث والتطوير او الاستثمار في الثروة البشرية او في مجالات اخرى؟

□لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية، يحتاج لبنان الى الاستثمار العام الفعال من خلال اعطاء الاولوية للاستثمار في المجالات الرئيسية:

البنى التحتية: الاستثمار في البنى التحتية مهم لتنمية اي بلد لانه يوفر الاساس المادي للنشاط الاقتصادي. في لبنان، يعتبر الاستثمار في البنى التحتية للنقل ضروريا لتسهيل التجارة وربط الشركات بالاسواق المحلية والدولية. كما ان الاستثمار في البنى التحتية للمياه والصرف الصحي ضروري لتوفير الوصول الى المياه النظيفة والصرف الصحي المناسب.

المدير العام لوزارة المال بالوكالة جورج معراوي.

> **يتطلب صنع السياسة الاقتصادية فهما لنقاط القوة والضعف**

رأس المال البشري: يعد الاستثمار في رأس المال البشري مكونا اساسيا للنمو الاقتصادي الطويل الاجل.

البحث والتطوير: يمكن الاستثمار في البحث والتطوير لتعزيز الابتكار والمساهمة في النمو الاقتصادي، خصوصا في مجالات مثل التكنولوجيا الحيوية والطاقة المتجددة. ويمكن عبر دعم البحث والتطوير جذب الاستثمار الاجنبي وتحفيز ريادة الاعمال، وتعزيز قدرته التنافسية في السوق العالمية.

دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة: تزويد الشركات الصغيرة والمتوسطة بامكانات الوصول الى التمويل والمساعدة الفنية والتدريب يمكن ان يساعدها في النمو لتصبح اكثر قدرة على المنافسة وخلق فرص العمل. كما يمكن ان يساعد الاستثمار في البنى التحتية الرقمية والتجارة الالكترونية الشركات الصغيرة والمتوسطة، في الوصول الى اسواق جديدة وتحسين كفاياتها.

السياحة: يتمتع لبنان بامكانات هائلة في قطاع السياحة. يمكن للاستثمار في البنى التحتية والمواقع الثقافية والتاريخية والتسويق، جذب المزيد من السياح وتحقيق ايرادات كبيرة. ان تحسين جودة الخدمات السياحية وتطوير منتجات جديدة وتعزيز السياحة المستدامة، تؤهل لبنان ليكون وجهة سياحية رائدة في المنطقة.

■ يعتبر دور الدولة جزءا لا يتجزأ من عملية اعادة تصميم نموذج التنمية، فهل تعتقد ان دورها الاقتصادي لا ينفصل عن دورها الاجتماعي والسياسي؟ ◄

◄□ يرتبط دور لبنان الاقتصادي بدوره الاجتماعي والسياسي. تأثر النموذج الاقتصادي، الذي اعتمد بشكل كبير على الخدمات المالية والعقارية والسياحة، بشدة بالازمة الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي ووباء كوفيد، اذ لم يؤد الانكماش الاقتصادي الناتج الى تعميق المشاكل الاجتماعية والسياسية فحسب، بل سلط الضوء ايضا على الحاجة الملحة لنموذج تنمية اكثر استدامة وانصافا. في هذا السياق، لا ينفصل دور لبنان الاقتصادي عن دوره الاجتماعي والسياسي. وتتطلب اعادة بناء الاقتصاد معالجة الاسباب الجذرية لمشاكل البلد السياسية والاجتماعية، مثل الفساد والطائفية وانعدام المساءلة، ومن المرجح ان تفشل اي محاولات لانعاش الاقتصاد من دون معالجة هذه القضايا. ويعد الوصول الى الحكومة الالكترونية الهدف الاسمى الواجب على اي دولة تحقيقه لحصر المشاكل وتقليصها الى ادنى المستويات.

حبيب: الجامعة مؤهلة لنقل لبنان الى اقتصاد المعرفة

■ ما هو الدور الذي يمكن ان تلعبه الجامعة للاهتمام بالتنمية الاقتصادية في ظل الاوضاع التي يعيشها لبنان؟

□ منذ ثلاثة عقود استحوذ على اهتمامي كتاب اعده الدكتور David Cameron بعنوان: More than an academic question universities, Governement, and public policy in Canada. يطرح المؤلف في كتابه مسألة التعليم العالي كونها اكبر من مسألة اكاديمية. فالتعليم العالي عموما، يتضمن قضايا معقدة حول العلاقة بين الحكومة والجامعة، بحيث يعكس نمو الجامعة السياسة العامة للدولة. لا شك في ان اية عملية تنموية تحتاج الى استقرار سياسي، الذي يشجع المستثمرين ويدفعهم الى المشاركة في النهضة الاقتصادية. والحق يقال ان الجامعة اللبنانية اضطلعت بدور ريادي على كل المستويات:

1- انها جامعة الوطن وجيشه الثاني، كونها تشكل مساحة فريدة للعيش معا، مما اعطى لبنان معنى وجوده وقيمته.

2- ردمت الجامعة الهوة الاجتماعية بين الريف والمدينة، بين الفقر والغنى، عندما شرعت ابوابها لجميع الطلبة وبرسوم تسجيل رمزية من دون اقساط مالية، مما كرس ديموقراطية التعليم العالي.

3- شاركت الجامعة في عملية الانماء المتوازن من خلال انتشار فروعها على كل الاراضي اللبنانية، مما ساهم في توفير فرص اقتصادية للمكتبات والمطاعم ومحطات الوقود.

4- كان للجامعة في فترة جائحة كورونا وتحديدا كليتي العلوم والطب العام، الدور الريادي في حماية المجتمع من هذا الوباء القاتل، اذ توافرت فحوص PCR في المطار وعلى الحدود اللبنانية السورية، كما تم توفير اللقاحات على انواعها لاهل الجامعة وابناء المجتمع.

الوضع الاقتصادي وارتفاع نسبة الفقر بشكل غير مسبوق في كليتي الاداب والعلوم الانسانية والحقوق والعلوم السياسية والادارية الى توفير العيادات النفسية والقانونية ووضعها في خدمة اهل الجامعة والمجتمع. فالمعالجات النفسية والقانونية لمن فقدوا ودائعهم تساهم في الحد من ارتفاع نسبة الجريمة، وتساعد العائلات المتواضعة على السير بالاجراءات القانونية في المحاكم.

■ ما هي المعوقات التي تحول دون تحقيق الجامعة لهذا الدور؟

□ ان الازمة التي تمر بها الجامعة اليوم مرتبطة الى حد كبير بازمة الوطن. فاذا كانت ولادة الجامعة ثمرة نضال الطلاب والاساتذة وبعض القادة الوطنيين، فان ازمتها اليوم هي نتاج النهج الطائفي - التوافقي الذي اعتدى على حقوق الجامعة وسلب استقلاليتها، وجعلها بؤرة للتجاذبات المذهبية. ان الصراع على الجامعة مرتبط بصراع الوحدة والتجزئة داخل المجتمع اللبناني. هذا يعني ان النظرة الخاطئة الى مفهوم التعددية الثقافية وربط ذلك بالنهج الطائفي - الطبقي المتحكم بمفاصل الحياة اللبنانية، قد اساء الى المجتمع نفسه، واعاق بناء الدولة الحديثة وتطور الجامعة اللبنانية. هذه الجامعة التي ادت على مر السنين الدور المميز في خدمة الطالب والمجتمع، تتعرض منذ تأسيسها لحملة ممنهجة ومسيئة على ايدي من يفترض بهم حمايتها. بات جليا ان النهج التوافقي - الطائفي للحكم لا يستسيغ او يتحمل وجود جامعة وطنية تخرج طلابا عابرين للمذاهب والطوائف والمناطق. ومؤسف القول ان بعض اهل الجامعة وبخاصة الحزبيين منهم شاركوا في هذه الحملة، خالطين بين حرية ابداء الرأي وبين اختلاق الاكاذيب بهدف الصاق تهمة خاطئة بالجامعة او العاملين فيها. وهذا الافتراء لا يدخل ضمن نطاق الحرية بل في نقيضها لما تشكله من مس بالكرامة والسمعة والمقام. هنا لا بد من التساؤل بحرقة: كيف لهؤلاء المسؤولين عن الشأن العام تحويل الجامعة اللبنانية عبر احزابهم الدينية الى بؤرة للتوظيف بدلا من جعلها منتجا للمعرفة. لقد بات واضحا ان الاحزاب تأتي باسوأ ما عندها الى الجامعة، لان اصحاب الكفاية لا يقفون عند ابواب السياسيين. منذ العام 1995 نلحظ مسارا طويلا من الافتراءات على حقوق الجامعة واستقلاليتها. ويمكننا ملاحظته من خلال:

1- تحويل جزء من الرسوم المستوفاة لصالح الجامعة الى الموازنة العامة، وتقليص مساهمة الدولة في الميزانية السنوية للجامعة رغم ازدياد النفقات بفعل الزيادة في اعداد الطلاب وانشاء كليات ومختبرات جديدة.

2- قرار مجلس الوزراء بتاريخ 19-3-1997 (القرار رقم 42 الشهير)، وقف التعاقد للتدريس في الجامعة بموافقة مجلس الوزراء.

3- جعل عقود التدريس بالساعة "عقود مصالحة" واخضاعها لموافقات عدة من هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل، والى ديوان المحاسبة، فضلا عن وزير الوصاية والمرجعيات الدينية والدنيوية.

4- حرم قانون الموازنة العامة لعام 2014 (المادة 7 منه) الجامعة من اجراء مباراة تعيين موظفيها، ما شرع الابواب امام التدخلات السياسية في شؤون الجامعة وجعلها مرتعا للتجاذبات المذهبية. اوليست هذه التجاذبات التي حرمت الجامعة من مستحقاتها من عائدات PCR والبالغة 50 مليون دولار؟

■ ما هي المتطلبات اللازمة للجامعة للقيام بدورها في عملية التنمية الاقتصادية بفعالية؟

□ تبقى الجامعة اللبنانية سدرة التعليم العالي، وقول المعرفة الاول. هذا الرأي يستند الى معيار واحد وهو ما يحققه خريجونا من انجازات في كل الاختصاصات وعلى كل الصعد الوطنية والاقليمية والدولية. فلو قدر لهذه الجامعة ان تصبح منتجة لامكنها قطع علاقتها بنظام المحاصصة الطائفية.

عميد كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية الدكتور كميل حبيب.

> **اي عملية تنموية تحتاج الى استقرار سياسي**

فمن حقها انتزاع الاعتراف الرسمي على كونها المسؤول عن بناء الكوادر السياسية والثقافية والعسكرية، ولها الحق الطبيعي في تخطيط مستقبل المجتمع اللبناني. نعم، ان الجامعة اللبنانية قادرة على النهوض بدور ايجابي لمصلحة تطوير المجتمع اذا ما توافرت لها الاعتمادات والدعم الكافي من الدولة والمجتمع. على الصعيد الاقتصادي، الجامعة مؤهلة لنقل لبنان من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد المنتج ثم الاقتصاد الرقمي او اقتصاد المعرفة. اذا كان الاقتصاد بمفهومه التقليدي هو علم الندرة، اي ندرة الموارد في مقابل التطور اللامحدود لحاجات الناس، فان اقتصاد المعرفة هو الذي يشكل فيه انتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها المحرك الرئيسي لعملية النمو المستدام، ولخلق الثروة وفرص التوظيف في كل المجالات. استنفرت الجامعة اللبنانية طاقاتها على جبهتين:

- تأمين بيئة رقمية سلسة تمكن من خلالها ضمان تواصل فاعل بين الهيئة التعليمية لناحية انجاح عملية التعليم من بعد.
- استهدفت نشر الوعي حول امان المنصات والتعامل معها بطريقة سليمة من قبل الاساتذة، حيث نظمت ورش عمل لهذه الغاية.

لم تتأخر كلية الحقوق منذ العام 1985 عن ضم مركز الدراسات والابحاث في المعلوماتية القانونية اليها، ادراكا منها لاهمية الدور الانمائي الذي يمكن ان تضطلع به في تطوير اساليب العمل في المجالات الحقوقية والادارية والتنموية من خلال الاعتماد على المعلوماتية اولا، والاتصالات. ان التحول المفروض نحو اقتصاد المعرفة يهدف الى تصحيح المسار التنموي ورفع القدرات التنافسية للدولة وتحقيق رفاهية الشعب عبر تعزيز الصدقية والشفافية وخفض الاعباء الادارية.